حملة – المركز العربي
لتطوير الإعلام الاجتماعي
7amleh - The Arab Center for
the Advancement of Social Media

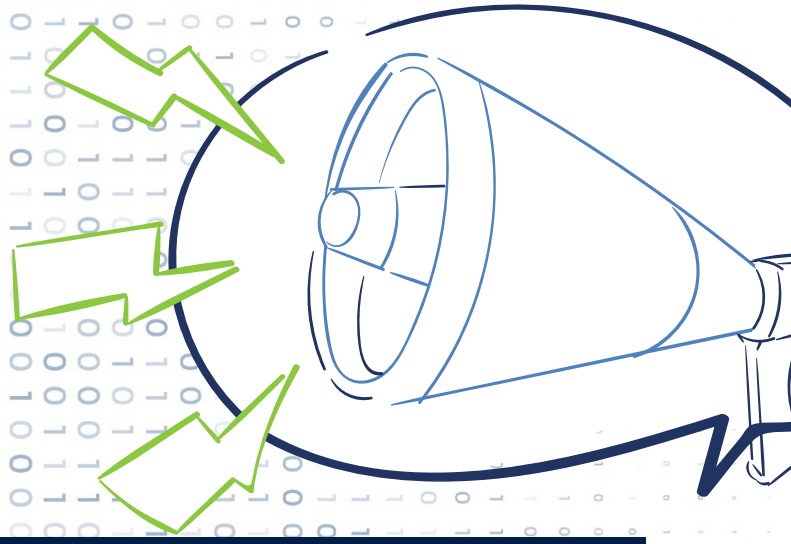

تأثير سياسات الإشراف على المحتوى في منصّة إكس 𝕏 على الحقوق الرقميّة الفلسطينيّة

حملة – المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي

ورقة موقف حول تأثير سياسات الإشراف على المحتوى في إكس (تويتر سابقًا) على الحقوق الرقميّة الفلسطينيّة

الكاتب: جلال أبو خاطر

الترجمة الى العربية: دار ليلى للنشر والترجمة

اتصلوا بنا:

البريد الإلكترونيّ: info@7amleh.org

الموقع الإلكترونيّ: www.7amleh.org

الهاتف: 774020670 (0) 972+

جدونا على وسائل التواصل الاجتماعيّ:: **7amleh**

4 **مقدّمة**

6 **استمرار خطاب الكراهية على إكس**

6 التحريض عبر الإنترنت يعكس ضررًا واقعيًّا

7 مسؤوليّات إكس القانونيّة والأخلاقيّة لوقف التحريض

8 **مكافحة المعلومات المضلّلة**

9 **التحقّق وتحديد الهويّة وخصوصيّة المستخدم**

10 **تحدّي السرديّة**

11 **حرّيّة تعبير، تمييز، ورقابة متهوّرة**

11 الخطاب مقابل الفعل

12 الأصوات الفلسطينيّة ومعضلة حرّيّة التعبير

13 موقف إيلون ماسك السياسيّ وتهديد حرّيّة التعبير

14 **الحفاظ على أدلّة انتهاكات حقوق الإنسان**

16 **التوصيات**

16 التوصيات لمنصّة إكس (تويتر سابقًا)

16 الالتزام بسلامة المستخدم

16 حماية الحقوق الرقميّة

17 ضمان الحوكمة الأخلاقيّة والمساءلة

17 صانعو السياسات

مقدّمة

لا تزال منصّة إكس، المعروفة سابقًا باسم تويتر، منصّة رائدة على الإنترنت لتبادل المعلومات. إنها المنصّة المفضّلة للصحفيّين ولمن يسعى للحصول على تحديثات الأخبار الحيّة وتحليلها على نسق التدوين المختصر، كما أنّها الطريقة المفضّلة للعثور على البيانات العامّة والتعليقات من قِبَل صانعي السياسات والمسؤولين الرسميين، وغيرهم من الشخصيّات المؤثّرة في المجتمع. في حين أنّ عدد مستخدمي إكس النشطين شهريًّا البالغ عددهم 556 مليون مستخدم ضئيل مقارنة بالمنصّات الأكبر عبر الإنترنت – مثل فيسبوك (2.96 مليار)، وإنستغرام (2 مليار)، وتيك توك (1.05 مليار) – تحافظ إكس على مكانة رائدة في النشر السريع للأخبار، وتظلّ مصدرًا مهمًّا للمحتوى الأصليّ، الأمر الذي يُعتبر مهمًّا في السياقات الاجتماعيّة والسياسيّة داخل المجتمع. مع ذلك، لا تزال هناك العديد من المشكلات على منصّة إكس، مما يشكّك في التزام المنصّة بسلامة المستخدم وحماية الحقوق الرقميّة.

هناك العديد من الأسباب للقلق، بما في ذلك الكمّ غير المسبوق من خطاب الكراهية والمعلومات المضلّلة التي تنتشر على منصّة إكس. مع ذلك، هناك أيضًا أسباب للتفاؤل، لا سيّما في سياق الحقوق الرقميّة الفلسطينيّة، ويمكن وصف ذلك بما يلي: تباين في انفتاح نسبي لإكس على الأصوات الفلسطينيّة، مقابل عمليّات إسكات الأصوات الفلسطينيّة الملحوظ على منصّات الإنترنت الأخرى؛ تعزيز الصحافة الفلسطينيّة الشعبيّة ومناصرة حقوق الإنسان كرد على وسائل الإعلام الرئيسيّة التي غالبًا ما تسيء تفسير الرواية الفلسطينيّة وتخرج عن سياقها؛ وتقديم الأدلّة المتعلّقة بالتحريض وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنسانيّ الدوليّ. من المحتمل أن توظّف هذه الأدلّة مسؤولين إسرائيليّين في إجراءات محكمة العدل الدوليّة بشأن الانتهاكات البيّنة لاتفاقيّة منع الإبادة الجماعية أثناء الحرب على غزّة.

منذ استحواذ إيلون ماسك على تويتر، كانت هناك مخاوف متزايدة حول ما يمكن أن تصبح عليه هذه المنصّة. لم يضيّع ماسك أيّ وقت في تنفيذ تغييرات جريئة على المنصّة، من تعديل واجهة النظام الأساسيّ، إلى إصلاح سياسات الإشراف على المحتوى. كان قلق مستخدمي تويتر، كما قلق العديد من المدافعين عن الحقوق الرقميّة، مبرّرًا. لا شكّ أنّ استحواذ ماسك على المنصّة كان مقلقًا، ومع ذلك، فإنّ الغياب النسبيّ لحملة قمع ممنهجة ضد الخطاب الفلسطينيّ، مقارنةً بالمنصات الرقمية الأخرى، جدير بمزيدٍ من التحليل.

عندما أعرب ماسك عن نيّته في الاستحواذ على تويتر، كان ذلك نابعًا من عدم رضاه الواضح عن تعامل المنصّة مع مسائل حرّيّة التعبير والإشراف على المحتوى، وأعرب عن نيّته إجراء تغييرات كبيرة، مشيرًا إلى إيمانه بـ "إمكانات تويتر لتكون منصّة لحرّيّة التعبير في جميع أنحاء العالم"، مضيفًا أنّه يعتبر حرّيّة التعبير ضرورة مجتمعيّة لتسود ديمقراطيّة فعّالة. استحوذ ماسك أخيرًا على الشركة في تشرين الأوّل 2022.

تزامن دفع ماسك لزيادة "حرّيّة التعبير" على منصّة إكس مع تسريح جماعيّ لموظّفين، ممّا أثّر على العديد من الأقسام داخل الشركة. تظهر التقارير أنّ 312,1 متخصّصًا في الثقة والسلامة قد غادروا إكس منذ الاستحواذ، ممّا أدّى إلى القضاء تقريبًا على طواقم العمل المسؤولة عن إيقاف المحتوى الضار عبر الإنترنت. تمّ تفكيك طواقم عمل حقوق الإنسان والاتّصالات، وأيضًا مجلس الثقة والسلامة. خلق هذا ظروفًا مناسبة لعاصفة من المعلومات المضلّلة وخطاب الكراهية والتحريض والمحتوى الذي يُجرّد الإنسانيّة عبر الإنترنت.

فيما يتعلّق بفلسطين، وفّر لنا حُر- مرصد انتهاكات الحقوق الرقميّة لمحة عن موقف إكس من حرّيّة التعبير، مقارنة بالمنصّات الرئيسيّة الأخرى على الإنترنت. في عام 2023، ومن بين 1,606 انتهاكًا للحقوق الرقميّة المتعلّق بالرقابة، كانت 2% فقط من هذه الانتهاكات على إكس. في الوقت نفسه، سيطرت منصات فيسبوك وإنستغرام وتيك توك، على التوالي، على قائمة الانتهاكات، حيث استحوذت على 93% من إجمالي الانتهاكات المتعلّقة بالرقابة التي وثّقها مرصد "حُر" خلال نفس الفترة.

فيما يتعلّق بخطاب الكراهية، فإن الوضع أكثر قتامة. رصد مرصد "حُر" أيضًا الانتشار المتزايد لخطاب الكراهية والتحريض على العنف على منصّة إكس، مقارنة بالمنصّات الرئيسيّة الأخرى. من بين إجمالي 2,740 حالة محتوى ضارّ وموثّق في عام 2023، حدثت 33% من الانتهاكات على منصّة إكس، والتي كانت في المرتبة الثانية بعد فيسبوك، والتي تعتبر منصّة أكبر بكثير على الإنترنت. علاوةً على ذلك، رصد مؤشّر العنف – وهو نموذج لغويّ مدعوم من الذكاء الاصطناعيّ يراقب انتشار خطاب الكراهية والعنف ضد الفلسطينيّين باللغة العبريّة – ما يقرب من 3 ملايين حالة من المحتوى العنيف و/أو التحريضيّ على منصّة إكس بين 6 تشرين الأوّل و31 كانون الأوّل 2023.

بالإضافة إلى ذلك، ألقى ماسك بظلالٍ من الشكّ على موثوقيّة المنصّة أثناء دفعه لتفكيك نظام التحقّق القديم من علامة التوثيق الزرقاء، متّهمًا إيّاها بأنّها نظام "لوردات" و"فلاحين" نخبويّ، وتعهّد بمنح جميع المستخدمين حقّ الوصول إلى علامة التوثيق الزرقاء إذا دفعوا ثمنها. أشارت هذه الخطوة إلى خسارة محتملة في آليّات مصداقيّة المنصّة، وإلى زيادة عدم اليقين والمعلومات المضلّلة عبر المنصّة.

تختتم هذه الورقة بمجموعة من التوصيات المقدّمة لإكس. يجب أن تلتزم المنصّة بسلامة المستخدم وحماية الحقوق الرقميّة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، حقوق الخصوصيّة وحرّيّة التعبير والوصول إلى المعلومات، على النحو المنصوص عليه في الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان والعهد الدوليّ الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسياسيّة. بالإضافة إلى ذلك، على المنصّة أن تضمن أن تكون الحوكمة الأخلاقيّة وآليات المساءلة عاملة وفعّالة. علاوةً على ذلك، تتناول التوصيات أيضًا صانعي السياسات والجهات الفاعلة من الأطراف الثالثة، وتحثّهم على ضمان امتثال منصّة إكس لمعايير الأعمال التجاريّة وحقوق الإنسان ومواءمتها مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجاريّة وحقوق الإنسان، وغيرها من الأطر التنظيميّة الدوليّة.

استمرار خطاب الكراهية على إكس

تنصّ سياسة إكس المُعلنة بشأن السلوك الباعث على الكراهية، التي تمّ تطويرها في نيسان 2023، على ما يلي: "لا يجوز لك مهاجمة أشخاص آخرين بشكلٍ مباشرٍ على أساس العرق، أو الإثنيّة، أو الأصل القوميّ [...]" ويُحظر السلوك الذي يستهدف أفرادًا أو مجموعات من الأفراد ينتمون لفئات محميّة". وبالمثل، تنصّ سياسة الكلام الذي يحضّ على العنف، التي نشرت في تشرين الأوّل 2023، بوضوح على ما يلي: "لا يجوز لك التهديد بالأذى أو العنف أو التحريض عليه أو تمجيده أو التعبير عن الرغبة فيه". هذه السياسات المذكورة أعلاه لا تتماشى مع واقع منصّة إكس بالنظر إلى خطاب الكراهية والتحريض المعادي للفلسطينيّين الذي انتشر على المنصّة، ووصل إلى أرقام غير مسبوقة خلال الفترة التي تمّ فيها نشر هاتيْن السياستيْن.

التحريض عبر الإنترنت يعكس ضررًا واقعيًّا

وثّق مركز حملة خلال الأشهر الأولى من عام 2023 ارتفاعًا غير مسبوق في خطاب الكراهية والتحريض على العنف، لا سيّما على منصّة إكس، وتزامن ذلك مع تكثيف الهجمات العنيفة التي يشنّها المستوطنون الإسرائيليّون على المجتمعات الفلسطينيّة في جميع أنحاء الضفّة الغربيّة المحتلّة. بلغ هذا القلق ذروته في ليلة 27 شباط خلال الهجوم على قرية حوّارة. وثّق مجموعة 15,250 تغريدة نُشرت باللغة العبريّة خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام، والتي تضمّنت تحريضًا مباشرًا على الفلسطينيّين، وتحديدًا على قرية حوّارة، حيث انتشرت وسوم مثل #למחוק_את_חווארה (لنمحو حوّارة) على منصّة إكس. نشر مركز حملة تقريرًا حول هذه المسألة يشير إلى أنّ التحريض الإسرائيليّ على العنف ضد الفلسطينيّين في الفضاء الرقميّ يرتبط ارتباطًا مباشرًا بالعنف الذي يتعرّض له الفلسطينيّون على أرض الواقع.

دقّ مركز حملة ناقوس الخطر مرّة أخرى من خلال نموذجه اللغويّ الرائد الذي يعمل بنظام الذكاء الاصطناعي، والذي يعمل كمؤشّر في الوقت الفعليّ لحجم الخطاب العنيف، وغيره من أشكال الكلام التحريضيّ باللغة العبريّة على منصّة إكس. في سياق الحرب على غزّة، رصد مركز حملة ما يقرب من 3 ملايين حالة محتوى عنيف باللغة العبريّة تستهدف الفلسطينيّين في منصّة إكس بين 6 تشرين الأوّل و31 كانون الأوّل. هذا النوع من المحتوى التحريضيّ من قِبَل الجمهور الإسرائيليّ، وأيضًا تصريحات المسؤولين الإسرائيليّين على منصّة إكس الذين يصفون أبناء الشعب الفلسطينيّ بأنّهم "حيوانات بشريّة" و"أبناء الظلام"، تُرجم فعليًّا إلى جرائم حرب في غزّة. قد تكون هذه الأعمال انتهاكًا لاتّفاقية منع الإبادة الجماعيّة، بما في ذلك قتل أكثر من 30,000 فلسطينيًا، وتدمير أو إتلاف أكثر من 70% من جميع الوحدات السكنيّة في غزّة، والتهجير القسريّ لأكثر من 1.9 مليون شخص، أي أكثر من 80% من سكّان غزّة.

من خلال أعمال الرصد والتوثيق التي أجراها مركز حملة، كان واضحًا أنّه لم يتم الإشراف بشكلٍ كافٍ على محتوى العنف والكراهية باللغة العبريّة في منصّة إكس. وفقًا لتقرير الشفافيّة الأوّل المنشور بموجب قانون الخدمات الرقميّة للاتحاد الأوروبيّ، يعمل في منصّة إكس إثني عشر (12)

مراجع محتوى بشريّ فقط للغة العربيّة، وإثنين للغة العبريّة. للمقارنة، هناك 2,294 مراجع محتوى بشريّ للغة الإنجليزيّة. ساد قلق بالغ بشأن الانتشار غير المسبوق لخطاب الكراهية والتحريض على منصّة إكس، ممّا أثار تساؤلات حول فعاليّة سياسات الإشراف على السلوك الباعث على الكراهية" و"الكلام الذي يحضّ على العنف" على المنصّة.

مسؤوليّات إكس القانونيّة والأخلاقيّة لوقف التحريض

في 27 تشرين الأوّل 2023، أعربت لجنة الأمم المتّحدة للقضاء على التمييز العنصريّ عن قلقها البالغ إزاء "الزيادة الحادّة في الخطاب العنصريّ الباعث على الكراهيّة والتجريد من الإنسانيّة الموجّه ضد الفلسطينيّين منذ 7 تشرين الأوّل، لا سيّما على الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعيّ". على سبيل المثال، في 8 كانون الأوّل، وصف منشور لنائب رئيس بلديّة القدس المحتجزين الفلسطينيّين الذين جُرّدوا من ملابسهم وعُصّبت أعينهم في غزّة بأنّهم "مئات النمل" الذين أراد دفنهم أحياء؛ و"إنّهم ليسوا بشرًا ولا حيوانات بشريّة، إنّهم دون البشر، وهذا ما ينبغي أن يكونوا عليه." تمّت إزالة المنشور بعد الإبلاغ عنه، لكن لا تزال هناك العديد من المنشورات الأخرى. هذا الخطاب الذي يُسمح له بالاستمرار دون رادع، لا يؤيّد تجريد الفلسطينيّين من إنسانيتهم فحسب، بل يغذّي أيضًا بيئة يتمّ فيها تطبيع العنف والاحتفاء به.

في 26 كانون الثاني 2024، أمرت محكمة العدل الدوليّة باتخاذ تدابير مؤقّتة في القضيّة التي رفعتها جنوب إفريقيا ضد إسرائيل، كما تحدّد التدابير المذكورة المعقوليّة بأنّ إسرائيل ترتكب إبادة جماعيّة ضد الشعب الفلسطينيّ في غزّة، وتعترف بخطر إلحاق ضرر لا يمكن إصلاحه. لاحظت المحكمة عدّة تصريحات تحريضيّة أدلى بها قادة إسرائيليّون، وأشارت على وجه التحديد إلى منشور شاركه الوزير الإسرائيليّ يسرائيل كاتس على منصّة إكس، الذي ينصّ كالتالي: "لقد تمّ تجاوز الخط. سنحارب منظّمة حماس الإرهابيّة وندمّرها. نأمر جميع السكان المدنيّين في غزّة بالمغادرة فورًا. سوف ننتصر. لن يتلقّوا قطرة ماء أو بطاريّة واحدة حتّى يغادروا العالم". تبنّت المحكمة أوامر ملزمة قانونيًّا تشمل مطالبة إسرائيل بمنع الإبادة الجماعيّة ضد الفلسطينيّين في غزّة، وكذلك منع ومعاقبة التحريض المباشر والعلنيّ على ارتكاب الإبادة الجماعيّة، على النحو المبيّن في المادة 3(ه) من اتّفاقيّة منع جريمة الإبادة الجماعيّة والمعاقبة عليها.

وبالنظر إلى الاستخدام الموثّق للمنصّات الإلكترونيّة للتحريض على الإبادة الجماعيّة ضدّ الفلسطينيّين في غزّة، بما في ذلك من قِبَل أعلى مستويات القيادة الإسرائيليّة، يؤكّد أمر محكمة العدل الدوليّة على ضرورة معالجة مسؤوليّة المنصات الإلكترونيّة مثل منصّة إكس في احترام حقوق الإنسان ومنع نشر المحتوى الضار، ويشمل ذلك التحريض على ارتكاب الإبادة الجماعيّة في نطاق مساحات تلك المنصّات، قانونيًا وأخلاقيًّا. في 7 شباط 2024، أرسل الائتلاف الفلسطينيّ للحقوق الرقميّة رسالة عاجلة إلى السيدة ليندا ياكارينو، الرئيسة التنفيذيّة لمنصّة إكس، داعيًا إلى اتخاذ إجراءات لمعالجة مسؤوليّات إكس القانونيّة والأخلاقيّة في وقف التحريض ضد الفلسطينيّين في غزّة على منصّة إكس. صدرت هذه الدعوة في ضوء أمر التدابير المؤقّتة الصادر عن محكمة العدل الدوليّة في قضيّة الإبادة الجماعيّة.

الفشل في التصدّي الفعّال لخطاب الكراهية والتحريض لا يقوّض سلامة ورفاه الشعب الفلسطينيّ فحسب، بل ينتهك أيضًا التزامات المنصّة بموجب القانون الدوليّ ومبادئ حقوق الإنسان.

مكافحة المعلومات المضلّلة

بعد استحواذ إيلون ماسك على منصّة إكس، واصلت المنصّة البحث عن طرق لمكافحة انتشار المعلومات الخاطئة والمضلّلة على المنصّة، خاصّةً وأنّ الشركة قد سرّحت معظم موظّفي قسم الثقة والسلامة. كانت ردّ فعل الشركة عبارة عن اقتراح أداة جديدة سمّتها "ملاحظات المجتمع"، والتي تمّ تطويرها كطريقة بديلة لمكافحة المعلومات المضلّلة. "ملاحظات المجتمع" هي أداة للتحقّق من الحقائق من مصادر جماعيّة حيث "يمكن للمساهمين ترك ملاحظات على أيّ منشور، وإذا قام عدد كاف من المساهمين من وجهات نظر مختلفة بتقييم الملاحظة على أنّها مفيدة، تُعرض الملاحظة على المنشور علنًا". سترفق الميزة الجديدة علامة على المنشور المسيء، وتسلّط الضوء على عدم الدقّة أو توفّر السياق المطلوب في حالات المعلومات الخاطئة أو المعلومات المضلّلة المزعومة. تفتخر منصّة إكس اليوم بالتزامها بالدقّة من خلال ميزة "ملاحظات المجتمع"، والتي تضمّ أكثر من 375,000 مُساهم/ة من 65 دولة. مع ذلك، وفي غياب موظّفي الثقة والسلامة في شركة إكس، كان هناك تشكيك كبير حول فعاليّة الأداة في مكافحة المعلومات المضلّلة من تلقاء نفسها.

في حين أنّ ميزة "ملاحظات المجتمع" تحظى بإشادة الشركة باعتبارها ناجحة، فقد اعتبرها المساهمون في "ملاحظات المجتمع" "غير كافية"، وكذلك الأمر من قِبَل يوئيل روث، الرئيس السابق للثقة والسلامة في الشركة، وموظّفي قسم الثقة والسلامة السابقين. همّهم الأساسيّ هو أنّ "ملاحظات المجتمع" يجب أن تكون مكمّلة بدلًا من أن تحلّ محلّ أساليب مكافحة المعلومات المضلّلة الأخرى على إكس، أو محلّ موظّفي الثقة والسلامة.

بالإضافة إلى ذلك، وجدت دراسة أجراها معهد MIT في نيسان 2022 أنّه وفقًا لطريقة "ملاحظات المجتمع"، المساهمون "ميّالون للتحقّق من صحّة المنشورات التي تعبّر عن وجهات نظر سياسيّة تختلف عن آرائهم"، بدلًا من امتلاك المعرفة والمهارات اللازمة لفضح المعلومات الخاطئة أو تقديم معلومات بديلة وصحيحة.

في سياق الحرب على غزّة، أظهرت حالة معيّنة المخاطر المحتملة لميزة ملاحظات المجتمع. أعربت السيدة آغنيس كالامارد، الأمينة العامّة لمنظّمة العفو الدوليّة عبر منصّة إكس عن قلق المنظّمة العميق: "إزاء تزايد عدد القتلى المدنيّين في غزّة وإسرائيل والضفّة الغربيّة المحتلّة". تباعًا، اتّهمتها ملاحظة مجتمع باستخدام "منطق ملتوٍ" في محاولة لتقويض مصداقيّة الكاتبة بشكلٍ غير لائقٍ من خلال توليد انطباع خاطئ عن كلامها. ومع ذلك، تمّت إزالة الملاحظة على الفور بعد عدّة تنبيهات من المستخدمين. في هذه الحالة، كان دليل الشركة الشفّاف فعّالًا، ممّا

يدلّ على أنّه لا ينبغي إساءة استخدام الأداة بمساهمات جدليّة، أو متحيّزة، أو غير ذات صلة، أو بالأحرى تفكُّريّة. المثال يسلّط الضوء على الطبيعة الإشكاليّة للاستعانة بمصادر خارجيّة لمهام الإشراف على المحتوى لعامّة الناس.

تُعدّ حملات التضليل التي تُنشر عبر القنوات الرسميّة قضيّةً مثيرةً للقلق، لأنها تسير جنبًا إلى جنب مع الدعوات إلى العنف. بعد 7 تشرين الأوّل، بدا أنّه يسود في منصّة إكس أسوأ تدفّق للأخبار المضللة المتعلّقة بالحرب من بين منصّات التواصل الاجتماعيّ الرئيسيّة. أدّى الانتشار المتعمّد للمعلومات الكاذبة أو المضللة إلى تفاقم التوتّرات وتعزيز بيئة يسودها عدم الثقة. إنّ استخدام المسؤولين الإسرائيليّين لمنصّات التواصل الاجتماعيّ مثل إكس لتأييد أو تخليد مثل هذه المعلومات المضلّلة يقوّض الحقّ في الحصول على المعلومات، ويعيق إمكانات وقف الأعمال العدائيّة.

تلقّى إيلون ماسك، مالك منصّة إكس، استنكارًا من العديد من عواصم الاتّحاد الأوروبيّ بسبب المعلومات المضلّلة المزعومة حول "هجوم حماس على إسرائيل، بما في ذلك الأخبار المزيّفة والصور القديمة المُعاد استخدامها". دفع هذا تييري بريتون، مفوّض الاتّحاد الأوروبيّ للأسواق الداخليّة، إلى مراسلة إكس مطالبًا إيّاها الامتثال لقانون الخدمات الرقميّة (DSA)، حيث كتب: "لدينا مؤشّرات على أنّ منصتكم تُستخدم لنشر محتوى غير قانونيّ ومعلومات مضلّلة في الاتّحاد الأوروبيّ". في 18 كانون الأوّل 2023، فتحت مفوّضية الاتّحاد الأوروبيّ إجراءات رسميّة ضد إكس بموجب قانون الخدمات الرقميّة. في حين أنّه من المهم أن تقوم الجهة الفاعلة التنظيميّة، مثل مفوّضيّة الاتّحاد الأوروبيّ، بمعالجة قضية المحتوى غير القانونيّ والمعلومات المضلّلة، كانت هناك مخاوف بشأن التسيّيس والتميّيز من قِبَل مفوّضيّة الاتّحاد الأوروبيّ. لم تُشر رسالتهم الأوليّة إلى تجارب الشعب الفلسطينيّ خلال هذا الوقت الحرج الذي تمّ فيه استخدام المحتوى غير القانونيّ والتحريض والمعلومات المضلّلة بكثافة عبر الإنترنت لتجريد الفلسطينيّين من إنسانيّتهم وتبرير عقابهم الجماعيّ.

التحقّق وتحديد الهويّة وخصوصيّة المستخدم

كانت إحدى الميزات التي تأثّرت بالإصلاح الذي قام به إيلون ماسك للمنصّة هي علامة التوثيق الزرقاء. أثار قرار ماسك بمنح حق الوصول إلى علامة التوثيق الزرقاء لجميع المشتركين الذين يدفعون اشتراكاً مالياً مخاوف جدّيّة بشأن خطر انتشار المعلومات الخاطئة والمضلّلة على المنصّة، وأثار التغيير شكوكًا حول صحّة المعلومات المنشورة عبر منصّة إكس. على الرغم من ذلك، يمكن تفسير قرار ماسك، عن غير قصد، على أنّه يجعل مفهوم "علامة التوثيق الزرقاء" عديمة الفائدة، ممّا يضعف ما وصفه بالأصوات "النخبويّة"، والتي تشمل عمالقة وسائل الإعلام الرئيسيّة. ربّما يكون هذا التغيير قد أدّى، عن غير قصد، إلى تضخيم أصوات الآخرين المتحمّسين لإحداث تأثير على المنصّة، للأفضل أو للأسوأ.

أثار العديد من النقّاد أسئلة حول المنتحلين والحسابات التهكّميّة الساخرة الذين يمكنهم خداع المستخدمين الآخرين بشأن هويّتهم. لمعالجة هذا الأمر، قدّمت منصّة إكس آليّات لمنع مثل هذا الخداع عن طريق تعطيل علامة الاختيار الزرقاء مؤقّتًا للمستخدمين الذين يغيّرون ملفّاتهم الشخصيّة، أو ينتهكون سياسات النظام الأساسيّ بموجب برنامج الاشتراك.

في أيلول 2023، قدّمت منصّة إكس سياسة التحقّق من الهُويّة التي تطلّب من مستخدمي إكس الذين يرغبون في الحصول على شارة التوثيق الزرقاء، التحقّق من بطاقة هُويّتهم الشخصيّة الصادرة عن جهة حكوميّة. تمّ وصف هذا بأنّه فرصة لإكس "لزيادة النزاهة والثقة بشكلٍ عامّ على المنصّة". هذه الطريقة، التي تمّ اقتراحها كطريقة لمكافحة الحسابات الآلية (bots) العشوائيّة وحسابات المضايقة على إكس، أثارت القلق بشأن خصوصيّة البيانات الشخصيّة للمستخدمين. تعاقدت شركة إكس مع شركة طرف ثالث تُدعى Au10tix، باعتبارها "معالجة بيانات" للتعامل مع المعلومات الشخصيّة للمستخدم وتخزين المعلومات لمدّة تصل إلى 30 يومًا، وهي المدّة المطلوبة في عمليّة التحقق، وقد أثار ذلك مخاوف بشأن حقوق الخصوصيّة بشكلٍ عامّ، وعلى وجه التحديد، حقوق الفلسطينيّين وحلفائهم.

يقع مقرّ شركة Au10tix في إسرائيل، ولها تاريخ موثّق جيّدًا في المراقبة العسكريّة وجمع المعلومات الاستخباراتيّة. خدم رون عتصمون، مُؤسّس Au10tix ورئيسها الحالي، في وحدة الاستخبارات العسكريّة الإسرائيليّة 8200. وفقًا لرسالة كتبها 34 جنديًّا إسرائيليًّا خدموا في وحدة 8200، فإنّ هذه الوحدة مسؤولة عن مراقبة الفلسطينيّين وجمع المعلومات الاستخباراتيّة لاستخدامها في مساعي "القمع السياسيّ". أضافت الرسالة أنّ الغرض من وحدة 8200 هو "الحفاظ على السيطرة المستمرّة على ملايين الأشخاص من خلال الإشراف الشامل ، وغزو معظم مجالات الحياة". بالإضافة إلى مؤسّسها، خدم العديد من مهندسي Au10tix في الوحدة 8200 أيضًا. شغلت قيادة الشركة مناصب سابقة في شركات سايبر إسرائيليّة كبرى متّهمة بتكتيكات مراقبة مثيرة للجدل، مثل Cellbrite، AnyVision، وLabs Voyager. يثير ارتباط Au10tix بإكس أسئلة حول الآثار المحتملة على خصوصيّة المستخدم وأمن البيانات.

تحدّي السرديّة

في نيسان 2023، أدخلت منصّة إكس تغييرات على عمليةّ التحقق، والتي كانت تتطلّب سابقًا أن يكون صاحب الحساب "موثوقًا، وبارزًا وناشطًا". كان على المنتسبين أيضًا تلبية معايير كونهم شخصيّة إعتبارية، أو كيانًا حكوميًّا، أو فنّانًا، أو رياضيًّا، أو شركةً، أو ناشطًا، أو منشئ محتوى، أو مؤسّسة إخباريّة، أو صحفيًّا. جعل التغيير الجديد الحصول على علامة الاختيار الزرقاء متاحًا للمشتركين الذين يدفعون لإكس، بدلًا من الاعتماد فقط على الحالة "البارزة" و/أو الارتباط بالمنظّمات البارزة.

هذا التغيير فتح المجال للصحفيّين والباحثين المستقلّين نقل السرديّة الفلسطينيّة دون الحاجة إلى الرقابة الذاتيّة، ويشمل ذلك العديد من المدافعين عن حقوق الفلسطينيّين والمؤيّدين

للقضيّة الفلسطينيّة الحريصين على إنشاء ونشر المحتوى. يأتي هذا على النقيض من المنصّات الأخرى التي تمّ فيها توثيق القمع غير المتناسب للأصوات والروايات الفلسطينيّة، وقد سمح ذلك للكثيرين بتحدّي الروايات الإعلاميّة السائدة التي غالبًا ما تكون متحيّزة ضدّ الفلسطينيّين. أظهر تحليل كمّيّ أجراه موقع The Intercept لوسائل الإعلام المركزيّة أنّ تغطية نيويورك تايمز وواشنطن بوست ولوس أنجلوس تايمز للحرب الإسرائيليّة على غزّة كان متحيّزًا بشكلٍ ثابت ضدّ الفلسطينيّين. في أثناء ذلك، وبحلول 19 تشرين الأوّل، كانت المنشورات المؤيّدة للفلسطينيّين أكثر شيوعًا بـ 3.9 مرّات من المنشورات المؤيّدة لإسرائيل على موقع إكس.

تقع على وسائل الإعلام الرئيسيّة مسؤوليّة توفير تغطية دقيقة وغير متحيّزة. وفقًا للديناميكيّات الجديدة في منصّة إكس، يتحمّل الصحفيّون المستقلّون والمبتدئون المسؤوليّة بوزنٍ مشابهٍ لوسائل الإعلام الرئيسيّة فيما يتعلّق بالوصول والشفافيّة، ويرجع ذلك إلى الطبيعة العضويّة للأخبار على منصّة إكس، وقدرة المستخدمين على استخدام الميزات المجتمعيّة لمواجهة المعلومات التي يحتمل أن تكون مضلّلة.

في السعي لتحقيق العدالة، تصبح وسائل الإعلام قوّة للتغيير. مع الأخذ في الاعتبار الطبيعة غير المتكافئة إلى حدٍّ كبير للنضال الذي يواجهه الفلسطينيّون يوميًّا، عندما لا يتمّ قمع السرديّات الفلسطينيّة بشكلٍ منهجيٍّ بل يتمّ تضخيمها، ، يصبح المرء مدركًا للدور الحاسم للصحافة الحرّة والعضويّة، ويشمل ذلك الصحفيّين في غزّة الذين يخاطرون بحياتهم وحرّيتهم لمشاركة واقعهم على منصّات مثل إكس، وهذا يسلّط الضوء على أهميّة تمكين هذه الأصوات.

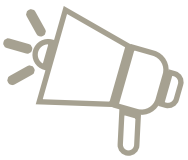

حرّيّة تعبير، تمييز، ورقابة متهوّرة

الخطاب مقابل الفعل

في ظلّ الحرب على غزّة، أصبح هناك ميل متزايد تجاه منصّة إكس كمنصّة بديلة للمنصّات المعروفة بفرض رقابة على الأصوات والسرديّات الفلسطينيّة. يبدو أنّ منصّة إكس تفي بوعدها بالحفاظ على الحقّ في حرّيّة التعبير كمبدأ أساسيّ. وقد أعرب ماسك مرارًا وتكرارًا عن تصوّره تجاه منصّة إكس بأنّ تكون مساحة تبادل فكري عالميّة، "من الناس وإلى الناس". تؤكّد تصريحات ليندا ياكارينو، الرئيسة التنفيذيّة لشركة إكس استمرار رؤية ماسك، حيث قالت مؤخّرًا: "في مواجهة إمكانيّة وجود مستقبل يعتمد على حرّاس البوابة والمشرفين الذين يُقيّدون التدفّق الحرّ للمعلومات، أو عالمًا تتدفّق فيه المعلومات بحرّيّة – اخترتُ استقلاليّة المعلومات". ووصفت الرئيسة التنفيذيّة استقلاليّة المعلومات بأنّها التبادل الحرّ للأفكار والمعلومات والمعرفة من خلال حرّيّة التعبير.

في حين روّج ماسك لنفسه على أنّه "مؤيّد مطلق لحريّة التعبير"، لم تتطابق تصريحاته دائمًا مع أفعاله. فداخل الشركة، كان يلاحق ويطرد موظّفي الشركة الذين يدلون بتعليقات ساخرة عنه،

معتبرًا إيّاهم "غير جديرين بالثّقة، أو غير مخلصين". بالإضافة إلى ذلك، جعل ماسك مهمّته حظر حساب عينيّ يستخدم البيانات المتاحة للجمهور لتتبّع موقع طائرة ماسك الخاصّة. تمّ حظر الحساب المسمّى ElonJet، على الرغم من أن ماسك صرّح سابقًا قبل شهر واحد من حظر الحساب: "التزامي بحرّيّة التعبير يمتدّ حتّى إلى عدم حظر الحساب الذي يتتبّع طائرتي"، وبذلك تراجع عن التزامه المفترض.

كان الامتثال السهل لطلبات الإزالة الصادرة عن الحكومات موضوعًا آخر يثير القلق إلى حدّ كبير. قبل استحواذ ماسك على إكس، وفيما يتعلّق الأمر بالشركات التي تدافع عن الخصوصيّة وحقوق حرّيّة التعبير لمستخدميها، وُصِف الفريق القانوني لتويتر بأنّه "مدافع شرس عن حرّيّة التعبير". من بين أشياء كثيرة قام بها، طرد ماسك الموظّفين ذوي المواهب القانونيّة في الشركة، كما طرد كبير المسؤولين القانونيّين في الشركة، ومستشارها العامّ، ونائب المستشار العامّ. نتيجة لذلك، أظهرت بيانات الشركة المُبلَغ عنها ذاتيًّا أنّ امتثال منصّة إكس للطلبات الحكوميّة للرقابة أو الترصّد، خاصّةً في تركيا، وألمانيا، والهند، كان أكثر من 80%. للمقارنة، كان معدّل الامتثال الكامل في العام السابق حوالي 50%.

الأصوات الفلسطينيّة ومعضلة حرّيّة التعبير

في السياق الفلسطينيّ، كان الكلام المعسول الذي أدلت به قيادة منصّة إكس بشأن حرّيّة التعبير مشجّعًا. مع ذلك، فإنّ المشهد المتغيّر بعد 7 تشرين الأوّل والديناميكيّات السياسيّة والضغوط الخارجيّة، كشفت النقاب عن مسارٍ ينذر بالخطر في الأفق.

في أوائل كانون الأوّل 2023، ردًّا على رسالة من مفوّض الاتحاد الأوروبيّ تييري بريتون، كتبت ليندا ياكارينو، الرئيسة التنفيذيّة لإكس في ردّها أنّ إكس "أزالت مئات الحسابات التابعة لحماس من المنصّة" بموجب سياسة الكيانات التي تنتهج العنف وتحضّ على الكراهية. تجدر الإشارة إلى أنّ سياسة الكيانات التي تنتهج العنف وتحضّ على الكراهية الخاصّة بمنصّة إكس تنصّ بوضوح على ما لا يُعتبر انتهاكًا لهذه السياسة. تشمل الاستثناءات نقاشات حول الكيانات التي تنتهج العنف وتحضّ على الكراهية لأغراض تعليميّة، أو وثائقية، و/أو ذات أهميّة إخبارية واضحة. هذا مهمّ جدًّا لأنّه عندما يتعلّق الأمر بمنصّات ميتا – التي تُعتبر الأكبر على الإنترنت – فإنّ مطالب الوضوح، فيما يتعلّق بـ "سياسة المنظّمات والأفراد الخطرين" و"مطالب السماح بالنشر بسبب الأهميّة الإخباريّة يتمّ تقديمها بشكلٍ متكرّر من قِبَل منظّمات الحقوق الرقميّة الفلسطينيّة والدوليّة، وغيرها من منظّمات المجتمع المدنيّ التي توثّق الرقابة الواسعة النطاق وغير المتناسبة على السرديّات الفلسطينيّة.

كان هناك تفاؤل حَذِر بشأن منصّة إكس بين المستخدمين الفلسطينيّين. بقيت حالات تقييد محتوى المستخدمين الفلسطينيّين أو إلغائهم على منصّة إكس منخفضة مقارنةً بالمنصات الكبيرة الأخرى على الإنترنت. مع ذلك، من المهم الأخذ بعين الاعتبار أنّ قاعدة المستخدمين النشطين شهريًّا في منصّة إكس هي أقلّ من خُمس أكبر منصّة، أي فيسبوك. على الرغم من ذلك، استمرت بعض القضايا التي كانت سابقًا. في حادثة جرت في الآونة الأخيرة، تمّ فيها تعليق حسابات صحفيّين بارزين وأصوات يساريّة دفعت المستخدمين إلى وصف الحدث بأنّه "تطهير". الأمر المشترك الوحيد بين جميع الحسابات المعلّقة

هو أنّها كانت تنتقد الحرب الإسرائيليّة في غزّة. بعد ساعات من الحظر الذي أحدث ضجّة كبيرة، تمّت استعادة جميع الحسابات. ادّعى ماسك بأنّ الحظر كان بسبب "منشورات عشوائيّة/حساب آلي محتال" التي أشارت عن طريق الخطأ إلى العديد من الحسابات الشرعيّة، وأنّه "يتم إصلاح ذلك".

تزايدت المخاوف بشأن ميول منصّة إكس لفرض رقابة فقط على التعبيرات المتعلّقة بفلسطين. المجموعة الناشطة البارزة المؤيّدة لفلسطين PalAction، والتي مقرّها في بريطانيا، أطلقت فرعًا لها في الولايات المتّحدة، وبدأ حسابها في الولايات المتحدة pal_actionUS@ بـ 12 ألف متابع. مع ذلك، شهد الحساب اختناقًا غير عاديّ في منظومة إضافة المتابعين، ممّا أدّى إلى انخفاض العدد إلى ما يقرب من الصفر، على الرغم من المحاولات العديدة لمتابعة هذا الحساب المشهور. كانت هذه القضيّة موضوع النقاش العامّ في ذلك اليوم، وحاول الآلاف متابعة الحساب، ورأوا بأعينهم كيف تمّت إزالة رمز "متابعة" عندما قاموا بتحديث الصفحة. بعد الضجّة التي حدثت إزاء ذلك ومتابعة المجتمع المدنيّ، تمّت "استعادة" الحساب وإمكانيّة قبول متابعين جدد بشكلٍ طبيعيٍّ. ازداد عدد متابعي الحساب أكثر من 200,000 متابع خلال الأيّام القليلة الأولى. مع ذلك، تمّ تعليق حساب actionUS_pal@ بعد بضعة أشهر، بسبب انتهاك مزعوم للقواعد، دون أيّ مبرّر آخر.

ما أضاف سببًا إضافيًّا للقلق هو سياسة الإساءة والمضايقة الخاصّة بمنصّة إكس، والتي تمّ تحديثها في كانون الثاني 2024. بموجب هذه السياسة، سيتمّ اعتبار المحتوى الذي يتضمّن "إنكار وقوع حدث عنيف" بمثابة "إساءة"، وستفرض منصّة إكس هذه السياسة من خلال متنوّع من الإمكانيّات المختلفة، بما في ذلك تقييد ظهور المنشور. في شباط 2024، رأى المستخدمون التوسيم "من الممكن أن ينتهك هذا المنشور قواعد إكس المتعلّقة الإساءة" يظهر عند المشاركة في التعليقات حول العنف في غزّة، والإشارة إلى المعايير المزدوجة في ردود الفعل التي أظهرها المجتمع الدوليّ على الادّعاءات التي تمّ فضح زيفها مقابل الادعاءات الموثوقة التي تم التحقق منها. من الممكن أن يؤدّي تطبيق هذه السياسة إلى إثارة المشاكل، ويجب أن يستند التطبيق إلى أدلّة واقعيّة، بدلًا من الاعتبارات السرديّة. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون تطبيق السياسات عادلًا ومتّسقًا لكل قاعدة المستخدمين، لا سيّما وأنّ إنكار المعاناة الإنسانيّة المستمرّة في غزّة، أو حتّى إنكار النكبة كشكلٍ من أشكال الإنكار التاريخيّ، لا يزال مستمرًّا حتّى يومنا هذا، ممّا يديم العنف والتجريد من الإنسانيّة ضد الشعب الفلسطينيّ.

موقف إيلون ماسك السياسيّ وتهديد حرّيّة التعبير

في حين بدا تعهّد ماسك باحترام حرّيّة التعبير على منصّة إكس مشجّعًا في البداية، إلا أنّه زادت مخاوف المدافعين عن حقوق الإنسان وعن حرّيّة التعبير، لا سيّما فيما يتعلّق بقمع المناقشات التي تنتقد إسرائيل. علاوةً على ذلك، أدلى ماسك بتصريحاتٍ عديدة مثيرة للاستغراب ومؤيّدة لإسرائيل، فيما بدا كوسيلة لتجنّب النظر في تصريحاته بعد الجدل حول ترويجه لمحتوى المعادي للساميّة على منصّة إكس. في 18 تشرين الثاني 2023، وبعد يومين من الجدل المذكور، صرّح ماسك عبر إكس قائلًا إن عبارات مثل "إنهاء الاستعمار" و "من النهر إلى البحر" تشير بالضرورة إلى إبادة جماعيّة، وأنّ استخدام هذه العبارات "سيؤدّي إلى تعليق" على منصّة إكس. بالنظر إلى التوقيت المشبوه لهذه التصريحات، فسّر الكثيرون هذه التصريحات على أنّها وسيلة يستخدمها ماسك لصرف الانتباه عن انتقاد سلوكه الفعليّ المعادي للساميّة.

من الممكن تفسير استخدام الجملة "من النهر إلى البحر" بشكلٍ مختلفٍ. مع ذلك، وفي السياق الفلسطينيّ، غالبًا ما تعكس هذه الجملة طموحات سلميّة، ولا ينبغي اعتبارها غير مرغوبة أو غير ملائمة. بالنسبة للكثيرين، تجسّد الجملة الرغبة في المساواة، والحرّيّة، والكرامة لجميع سكان الأرض، بغض النظر عن العرق، أو الإثنيّة، أو الخلفيّة الدينيّة. بالإضافة إلى ذلك، تتناول الجملة الحرمان المستمرّ للفلسطينيّين من حق تقرير المصير، وتعزّز التضامن في سياق عالميّ.

دفع تصريح ماسك حول "إنهاء الاستعمار" و "من النهر إلى البحر" الرئيس التنفيذيّ لرابطة مكافحة التشهير، جوناثان غرينبلاط، إلى التعبير عن شكره لماسك، مضيفًا أنّه "يقدّر هذه القيادة في محاربة الكراهية". غرينبلاط نفسه يدافع عن النقاش الذي يخلط بين الأسباب الجذريّة للصراع والسياسات الإسرائيليّة لدعم الإرهاب. خلال الأشهر الأخيرة، تمّ اتّهام رابطة مكافحة التشهير نفسها بالتشهير بالطلّاب الفلسطينيّين في الولايات المتحدة باعتبارهم "مؤيّدين للإرهاب"، ممّا دفع موظّفي رابطة مكافحة التشهير أنفسهم إلى شجب الحملة "غير النزيهة" التي شنّتها المنظّمة لإسكات منتقدي إسرائيل.

إن حظر استخدام "إنهاء الاستعمار" أو مصطلح "من النهر إلى البحر" أمر خاطئ. ليس فقط أنّ مثل هذا الاقتراح السياسيّ الصارم في منصّة إكس بلا أساس فحسب، بل سيشكّل سابقة خطيرة، وسيضر بالمستخدمين الفلسطينيّين وحقهم في حرّيّة التعبير على الإنترنت. في حين أنّ اقتراح السياسة الذي طرحه ماسك لم يتحقق كسياسة نافذة حتى وقت كتابة هذا التقرير، إلّا أنه لا بد من الأخذ بالحيطة والحذر. من المعروف أن ماسك مندفع في عمليّة صنع القرار. لذلك، حتّى لو لم تتحقّق كلماته في السياسة الرسميّة، يجب أن تؤخذ على محمل الجد.

تحاول منصّة إكس الترويج لنفسها كمساحة حرّة يمكن للجميع أن يعبروا عن أنفسهم من خلالها. في حين أنّ أسباب القلق لا تزال موجودة، كانت هناك أسباب تدفع المستخدمين الفلسطينيّين إلى اختيار إكس بدلًا من المنصّات الأخرى، ويرجع ذلك، أساسًا، إلى المستوى المنخفض الذي حدّدته منصّات التواصل الاجتماعيّ الرئيسيّة الأخرى، لا سيّما فيما يتعلّق بالضمان المعلن لحرّيّة التعبير. يبدو أنّ الحفاظ على هذا الضمان سيكون معركة شاقّة للمدافعين عن حقوق الفلسطينيّين، وخصوصًا في ضوء التأثيرات المتزايدة والضغوط الخارجيّة.

الحفاظ على أدلّة انتهاكات حقوق الإنسان

بعد 7 تشرين الأول والعنف الإسرائيليّ المُطلق العنان الذي أعقب ذلك، انتشر محتوى بصري يُظهر ضحايا العنف عبر منصّات التواصل الاجتماعيّ. دفع هذا العنف خبراء الأمم المتحدة إلى التصريح بإنّه "من المحتمل جدًّا" أنّ إسرائيل ترتكب إبادة جماعيّة في غزّة. في 10 تشرين الأوّل، أصدرت منصّة إكس تحديثًا لسياسة المصلحة العامّة، يشير إلى أنّه في حين "من الصعب للغاية في بعض الأحيان رؤية محتوى معيّن، خاصّةً في لحظات مثل اللحظات التي تتكشّف حاليًّا، تعتقد منصّة إكس أنّه من المصلحة العامّة فهم ما يحدث في الوقت الفعليّ".

خلافًا لسياسة منصّة إكس المعلنة، وثّق مركز حملة العديد من الحالات التي أجبرت فيها منصّة إكس

المستخدمين على حذف منشورات "ذات طبيعة مرئيّة غير ملائمة/حسّاسة"، لاستعادة الوصول إلى حساباتهم. يتألّف المحتوى المذكور من مقاطع فيديو أو صور تصوّر مدنيّين، غالبًا أطفالًا، والنتائج المباشرة للغارات الإسرائيليّة على مبانٍ ومناطقٍ مكتظّة بالسكّان في غزّة. يجب أن تجد منصّة إكس طرقًا للحفاظ على الوصول إلى المحتوى المرئيّ غير الملائم عندما يتعلّق الأمر بصلات معقولة بانتهاكات الحقوق. هذا النوع من التوثيق بالغ الأهمية لزيادة وعي الجمهور العامّ بهذه القضيّة، فضلًا عن أهميّته في المساعي المستقبليّة لتحقيق العدالة.

في كانون الثاني 2024، قامت منصّة إكس بتحديث سياستها **بشأن الوسائط الحسّاسة**، مشيرة إلى أنّه نظرًا لأن الأشخاص يستخدمون إكس لكشف ما يحدث في العالم: "يمكنك نشر محتوى يندرج تحت تعريفاتنا للمحتوى المرئيّ غير الملائم [...] مع إرفاق تحذير بشأن هذا المحتوى، ولكن لا يجوز لك مشاركة هذه الوسائط في بث فيديو مباشر، أو في صورة أو رأس صفحة ملفك الشخصيّ، أو شعار القائمة، أو صورة غلاف المجتمع". وأيضًا، أشارت السياسة إلى أنّ الاستثناءات من سياسة الوسائط الحسّاسة/المحتوى المرئيّ غير الملائم تصبح قابلة للتطبيق عندما يعتبر المحتوى ذا طبيعة "توثيقيّة أو تعليميّة". نصّت السياسة المحدّثة أيضًا على أنّ منصّة إكس لن تفرض حذف المحتوى المرئيّ غير الموسوم، بل ستضيف تحذيرًا للمحتوى في حالة فشل المستخدمون في إضافة تحذير محتوى بأنفسهم.

لا يزال هناك تفاؤل حَذِر ودقيق فيما يتعلّق بسياسات الإشراف على المحتوى في منصّة إكس. فمن ناحية، تمكّن نشطاء ومدافعون عن حقوق الإنسان من جمع أدلّة على انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان وجرائم الحرب، بالإضافة إلى تصريحات القادة الإسرائيليّين التي تحرّض على العنف. على سبيل المثال، **في القضيّة التي رفعتها جنوب أفريقيا ضدّ إسرائيل** في محكمة العدل الدوليّة في 11 كانون الثاني، تمّ استخدام بيان أدلى به نائب رئيس الكنيست في **17 تشرين الثاني**، صرّح فيه "أحرقوا غزّة الآن". من ناحية أخرى، وعلى المنصّة ذاتها، تفشّى التحريض الفعليّ وخطاب الكراهية الذي يستهدف الفلسطينيّين. يُعتبر الكمّ غير المسبوق من المحتوى التحريضيّ باللغة العبريّة إدانة للمجتمع الإسرائيليّ، وكذلك إدانة لسياسات الإشراف على المحتوى غير الفعّال في منصّة إكس.

تأكيدًا على **أمر التدابير المؤقّتة** الذي أصدرته محكمة العدل الدوليّة في قضية جنوب أفريقيا ضد إسرائيل، فإنّ الإجراء المؤقّت الرابع الذي يحظر التحريض العلنيّ والمباشر على الإبادة الجماعيّة هو ليس البند الوحيد الذي يتطلّب الاهتمام من قِبَل منصّات الإنترنت، مثل منصّة إكس. فالإجراء المؤقّت الخامس يأمر إسرائيل بـ "ضمان الحفاظ على الأدلّة" بشأن الانتهاكات المحتملة لاتفاقيّة الإبادة الجماعيّة. بالمثل، تتحمّل المنصّات الإلكترونيّة مسؤوليّة ضمان **عدم إعاقة الحفاظ على الأدلّة** المتعلّقة بالانتهاكات المحتملة لاتّفاقية جنيف، وغيرها من انتهاكات القانون الدوليّ لحقوق الإنسان، والقانون الإنسانيّ الدوليّ.

تُعدّ سياسة الوسائط الحسّاسة الخاصّة بمنصّة إكس مؤشّرًا جيّدًا على أنّ المنصّة تأخذ على محمل الجد القلق من أن الإشراف غير المتناسب على المحتوى قد يؤدي إلى حرمان الخبراء من الوصول إلى المحتوى ذي القيمة الإثباتيّة المنشور على منصّة إكس، والذي يوثّق انتهاكات حقوق الإنسان. يتّفق هذا مع **تصريح ماسك** في أوائل تشرين الأوّل بأنّ "يجب رؤية المحتوى المزعج على منصّة إكس، حتّى لو كان صعبًا". بيد أن يجب على المنصّة اتخاذ جميع التدابير العمليّة لضمان الحفاظ على المحتوى ذي القيمة الإثباتيّة، وتحديدًا المحتوى الذي يمكن استخدامه في قضية الإبادة الجماعيّة، ممّا يدل على الامتثال الأخلاقيّ والمعنويّ للتدابير المؤقّتة التي أصدرتها محكمة العدل الدوليّة.

التوصيات

التوصيات لمنصّة إكس (تويتر سابقًا):

الالتزام بسلامة المستخدم:

إعادة إنشاء مجلس الثقة والسلامة والالتزام بمكافحة الإسلاموفوبيا ومعاداة السامية وغيرها من أشكال خطاب الكراهية والتحريض على العنف بجميع اللغات، لحماية المستخدمين على مستوى العالم. في ظلّ الارتفاع الحادّ في التحريض في المجتمع الإسرائيليّ ضدّ الفلسطينيّين، يجب على منصّة إكس الاستثمار في مصنّفات فعّالة للّغة العدائيّة، خاصّة باللغة العبريّة، وضمان وجود موظّفين يتمتّعون بقدرة لغويّة كافية، بالإضافة إلى معرفتهم بالسياقات الاجتماعيّة والسياسيّة، لإدارة المحتوى بشكلٍ عادلٍ ومتساوٍ.

تطوير آليّات فعّالة لمكافحة انتشار المعلومات الخاطئة والمضلّلة، حيث أن الأداة المجتمعيّة المستخدمة حاليًا غير فعّالة كآليّة قائمة بذاتها. أخيرًا وليس آخرًا، يجب أن تُنشئ منصّة إكس آليّات واضحة ومتاحة للمستخدمين للطعن في قراراتها، ولالتماس سبل الانتصاف في حالات إزالة المحتوى، وتقديم معلومات مفصّلة وفي الوقت المناسب عن الأسباب الكامنة وراء القرارات المتعلّقة بالإشراف على المحتوى.

حماية الحقوق الرقميّة:

- **الحقّ في الخصوصيّة:**

حماية خصوصيّة المستخدم كما هو منصوص في المادّة رقم 12 من الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان، من خلال إعطاء الأولويّة لحماية سلامة بيانات المستخدم وحقوق الخصوصيّة. يجب أن تكون لدى منصّة إكس سياسة تدقيق للموافقة على جميع الأطراف الثالثة التي تشارك إكس البيانات معها، وتجنُّب الشركات المعروفة بالتجسّس أو ممارسات المراقبة السلبيّة، من أجل حماية الحقّ في الخصوصيّة لجميع المستخدمين. وأخيرًا، يجب على منصّة إكس استعادة وتعزيز الطواقم القانونيّة لتعزيز الدفاع ضدّ المراقبة الحكوميّة وإزالة المحتوى التعسّفيّ، وحماية خصوصيّة المستخدم وحرّيّة التعبير.

- **حرّيّة التعبير:**

دعم الحق في حرّيّة التعبير كما هو منصوص في المادّة رقم 19 من الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان، وضمان عدم إسكات الأصوات الفلسطينيّة لأسباب سياسيّة، والتمسّك بمبدأ حرّيّة التعبير، بغضّ النظر عن الانتماءات السياسيّة.

إنشاء إجراءات شفّافة وشاملة لتقييم وتنفيذ السياسات المتعلّقة بالتعبير، من خلال إشراك ممثّلين من خلفيّات متنوّعة، بما في ذلك المجتمعات الفلسطينيّة، لضمان مراعاة وجهات نظرهم.

- **الوصول إلى المعلومات:**

ضمان الوصول المجانيّ أو متاح التكلفة إلى واجهة برمجة التطبيقات (API) للأكاديميّين، والباحثين، ومجموعات المجتمع المدنيّ لتعزيز البحث والفهم. بالإضافة إلى ذلك، الالتزام بالشفافية الكاملة فيما يتعلّق بطلبات الإزالة القانونيّة والطوعيّة المقدّمة من الحكومات والسلطات التنظيمية للإنترنت (IRU). نوصي أيضًا بالحفاظ على المحتوى ذي القيمة الإثباتيّة الذي يوثّق انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك جرائم الحرب المحتملة، على الرغم من طلبات الإزالة أو عمليّات الإزالة الآليّة. وأخيرًا، نوصي باحترام حرّيّة الصحافة والاعتراف بالأهميّة الإخبارية للمحتوى الذي ينشئه المواطنون الصحفيّون، والسماح بوجود هذا المحتوى على المنصّة حتّى عندما يحتوي على إشارات إلى منظّمات غير مشروعة أو محتوى مرئيّ غير ملائم، من أجل لضمان الوصول إلى المعلومات على النحو المنصوص عليه في العهد الدوليّ الخاص بالحقوق المدنيّة والسياسيّة (ICCPR).

ضمان الحوكمة الأخلاقيّة والمساءلة:

إجراء تقييمات جارية وشاملة لأثر العناية الواجبة بحقوق الإنسان، وذلك للتخفيف من مخاطر سياسات المنصّة التي تساهم في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنسانيّ الدوليّ، كما نوصي بالالتزام بالتصميم المشترك المستمر مع المجتمع المدنيّ لتعزيز السياسات والسيرورات المتعلّقة بالمحتوى الفلسطينيّ، وتحسين الدعم للمستخدمين، وتوفير أسباب شفّافة لسياسات المحتوى، وإنشاء طرق استئناف واضحة مع الاستجابة في الوقت المناسب.

صانعو السياسات:

ندعو المجتمع الدوليّ والأمم المتّحدة إلى اتّخاذ تدابير فوريّة وفعّالة لوقف الانتهاكات المنهجيّة المستمرّة للحقوق الرقميّة الفلسطينيّة، فضلًا عن حقوق الإنسان الأساسيّة الأخرى.

ندعو منصّات التواصل الاجتماعيّ إلى اتّخاذ جميع الوسائل اللازمة لمنع الفظائع ضد الإنسانيّة، بما في ذلك جريمة الإبادة الجماعيّة، ومكافحة انتشار خطاب الكراهية والتحريض على العنف والمعلومات المضلّلة التي تؤدّي إلى تجريد الإنسانيّة، والتمييز، والعنف.

نحثّ المفوّضيّة الأوروبيّة على ضمان تقييم التزامات الإشراف على محتوى المنصّات عبر الإنترنت، على النحو الذي حدّده قانون الخدمات الرقميّة (DSA)، بطريقة غير تمييزية، ومع مراعاة جميع تفاصيل السياق بشكلٍ منهجيٍّ، مع الامتثال الكامل لمتطلّبات DSA وروحه.

نحثّ منصات التواصل أن تلتزم خلال وضع سياساتها بمبادئ الأعمال التجاريّة وحقوق الإنسان، فضلًا عن القانون الدوليّ الإنسانيّ، مع التركيز بشكلٍ خاصّ على مسؤوليّات العناية الواجبة، لا سيّما في وقت الأزمات.

اتصلوا بنا:

info@7amleh.org | www.7amleh.org

Find us on social media : **7amleh**